

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

48 - نصّ القاعدة: عدم جواز التمسك بالعام في الشبهة المصداقية (624) توضيح القاعدة: إذا ورد عام وخاص يخصص به لا إجمال فيه، فلا يُدرى أن هذا الفرد متصف بعنوان الخاص فخرج عن حكم العام، أم لم يتصف، فهو مشمول لحكم العام؟ كالشك في اليد على مال أنها يدٌ عادية أو يد أمانة، فيشك في شمول العام لها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «على اليد ما أخذت حتى تؤدّي» لأنّها يدٌ عادية أو خروجها منه لأنّها يد أمانة، لما دلّ على عدم ضمان يد الأمانة المخصص لذلك العموم؟ فهل يجوز التمسك بالعام في هذا المورد أم لا؟ الحق عدم جواز التمسك بالعام في الشبهة المصداقية للمخصص مطلقاً سواء كان المخصص لفظياً أم لبيّناً وسواء كان المخصص اللفظي متصلاً أم منفصلاً (625). مستند القاعدة: ولبيان مستند القاعدة نتكلّم في أمور ثلاثة: